

المذهب الحنفي

هو أقدم الأربعة وصاحب الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان الكوفي رضى الله عنه المولود سنة ٨٠ والثماني في بغداد سنة ١٥٠ على الاصح . وكان نشأ هذا المذهب بالكوفة . وطن الامام ثم انتشر في سائر بلاد الرافق وبغال لاصحابه اهل الرأي لان الحديث كان قبلها بالعراق فاستكثروا من القياس ومروا فيه . ولا ما مهم مقام في الفتنة لا يلحق شهد له بذلك اهل جلده . ونصوصا مالك والثافني . وبذكر اصحاب طبقات الحنفية ان هذا المذهب شاع في بلاد بعيدة ومدن عديدة ، كسواحي بغداد ومصر والروم وبلخ وبخاري . وقرغنة وبلاد فارس واكثر بلاد الهند والسند وبعض بلاد اليمن وغيرها ، وفي طبقات الحنفية عندنا ترجيح انها (المرواة الوقية للشيخ زبادي) ان اصحاب ابي حنيفة الذين دونوا مذهبه اربعون رجلا منهم ابو يوسف وزفر وان اول من كتب كتبه أسد بن عمرو . وفيها ايضا ان نوح بن ابي مريم عرف بالجامع لانه اول من جمع فقه ابي حنيفة في قول . وقيل لقب بذلك لجمعه بين علوم كثيرة .

ثم لما فطم هارون الرشيد في الخلافة وولى القضاء ابا يوسف صاحب ابي حنيفة بعد ستة سبعة ومائة أصبحت تولية القضاء بيده فلم يكن يولى ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر الى اقصى عمل اذ بقية الامن اشار به . وكانت لابولي الاصحابه والمنسبين الى مذهبه فاضطرت العامة الى احكامهم وقوانينهم . فشا المذهب في هذه البلاد فتشوا عظماء كما تشا المالكى بالاندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى من كثير من حكم المنتصر حتى قال ابن حزم : « مذهبنا انتشر في يده امرهما بالرئاسة والسلطان : الحنفي بالشرق ، والمالكى بالاندلس » . ولم يزل هذا المذهب غالباً على هذه البلاد لا بار الخلفاء العباسيين الحنفية بالقضاء حتى تمتعت الأحوال وزاحمت المذاهب الثلاثة كما سيأتي في الكلام عليها . وبلغ من تمسكهم به في القضاء ان القادر بالله استخلف مرة ابا العباس احمد بن محمد البارزي الشافعي عن ابي محمد بن الأكفاني الحنفي فانهم بدادوا باشارة ابي سامدا الاسفرايني فاجيب اليه بغير رضا الاكفاني ، وكتب ابو حامد الى السلطان محمود بن سبكتكين واهل خراسان : ان الخليفة قتل القضاء عن الخليفة الى الشافعية . فاشتهر ذلك . وسار اهل بغداد حزبين ثارت بينهما الفتن فاضطر الخليفة الى جمع الاشراف والقضاة واخرج اليهم رسالة تضمن ان الاسفرايني ادخل على امير المؤمنين . فدخل اوامره فيها التصحح والشفقة والامانة . وكانت على اصول السفل والحياة فلما تبين له امره ووضح عنده خيب اعتقاده بما سأل فيه من تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد